أسئلـــــة أمـــــام أمانـــــة بغـــــداد

صافي الياسري

هل صحيح موظفو بلدية المنصور يقتسمون تخصيصات الدائرة فيما بينهم آخر السنة؟
وهل تستحق مقاولة تنظيف شوارع الاعظمية ٣٦٠ مليون دينار ؟
اين تذهب واردات ايجارات عقارات ومشاتل الامانة وكم المبالغ الحقيقية لمقاولاتها وعقودها ؟
كم المبالغ (الضائعة) من رسوم الامانة وبخاصة رسم (ممارسة المهنة)؟
واين يذهب مبلغ منحة صندوق النقد الدولي وقدره (٥٠) مليون دولار لاعمار مدينة بغداد؟
ثمة "غول" يتثاءب على امتداد حلقات دوائر الحكومة ، ولا يحتاج حتى الى اشارة اصبع ليحصل على ما يريد ، فالامر (اوتوماتيكي) ودم المال العراقي (الثروة العامة والضريبة) يسريان اليه ، وليس ثمة من يقف في وجه هذا السريان اللصوصي.

نحن لم نبدا بامانة بغداد لسبب خاص، ولكن لان واقع الخدمات العامة في هذه المدينة في اردأ أحواله، البغداديون يوجهون تهمهم الى هذه الدائرة المسؤولة، ونحن نقلناها بامانة وسمعنا اجابات المسؤولين عنها ونوردها للقارئ كما هي .

استفزني احد المواطنين البغداديين، وهو مهندس زراعي واسمه (اسماعيل تراب علي) فصله النظام السابق من وظيفته واجبره على بيع قطعة الارض التي حصل عليها وفق قانون التفرغ .

يقول هذا المواطن: عملت بعد فصلي (سائق تاكسي) وحين سقط النظام، حاولت العودة الى وزارة الزراعة، لكن المافيات القديمة طلبت مني اعادة ارض المشروع الخاص التي سلمتها لي الوزارة والتي بعتها بسبب حاجتي الناجمة عن عدم تفرغي للمشروع بسبب انضمامي الى الجيش في اثناء (القادسية).

ويضيف السيد اسماعيل تراب علي المهندس الزراعي المنسب الى بلدية المنصور، قائلاً ان شقيقي هو المهندس عادل تراب علي- مستشار أمين بغداد الدكتور علاء التميمي، توسط لي فتم تعييني في (بلدية المنصور) براتب - ٤٠٠ الف دينار ووافق على التعيين الدكتور بهنام عما نوئيل/ المدير العام لبلدية المنصور - لكن مدير ادارة البلدية المدعو (ابو علي) رفض قرار تعييني بحجة عدم وجود رصيد في الوقت الذي اثبتت لي فيه دائرة محاسبة الامانة وجود الارصدة الكافية!

فأين الدكتور بهنام والدكتور علاء التميمي من قراراتهما التي بامكان موظف بسيط الغاءها، وكيف سيتمكن الامين العام من ادارة شؤون بلديات بغداد اذا لم يكن قادراً على تعيين موظف واحد ؟

وقد سربت لنا موظفة في بلدية المنصور طلبت عدم ذكر اسمها - المدير العام على غير علم- ذلك ان ارصدة هذه الدائرة لا ينفق منها الا جزء يسير وتفيض في نهاية العام، ويتم تقاسمها بين عدد من كبار موظفي الدائرة.

نحن نعترف ان ليس لدينا أي دليل وانها قد تكون مجرد اشاعة او كيد، لكننا نسأل الدكتور بهنام عمانؤئيل، هل قام بمهامه كاملة ومنها مسؤوليته عن تتبع ارصدة بلديته وكيفية انفاقها وواردات البلدية والرسوم التي تتم جبايتها وما مصيرها؟ وهل يعلم شيئاً عن التهم الموجهة الى بلدية المنصور؟

ولماذا يكون مدير ادارة البلدية هو نفسه مدير ادارة المالية والمسؤول عن مكتب المحاسبة؟ هل المطلوب من هذا تصغير الحلقة التي يحق لها التصرف باموال البلدية، ام تقليل عدد العارفين بآلية الصرف ؟

نرجو السيد مستشار أمين بغداد المهندس عادل تراب علي الذي واجهناه شخصياً ولم نذكر له معلوماتنا بانتظار اكتمال معلوماتنا، الاجابة عما ورد في تقريرنا، مثلما نرجو إجابة الدكتور بهنام عما نوئيل .

وقد احالني المهندس عادل تراب علي ووكيل امين بغداد الذي حاولت الحصول على اجابات منهما الى مدير مكتب العلاقات والاعلام السيد عادل العرداوي، لانهما غير مخولين بالحديث.

وقد نقلت الى السيد مدير مكتب العلاقات والاعلام، الأسئلة والاتهامات التي يوجهها الشارع العراقي البغدادي بشكل خاص لامانة بغداد وقد أجابني مشكوراً عن مجمل الأسئلة والاتهامات التي اوردتها.

ومنها ما يدفعه اصحاب المشاتل التابعة لامانة بغداد وآلية إيجارها وكيفية احتساب الايجار، وضربت مثلاً على ذلك مشاتل شارع (علي بن ابي طالب) في الاعظمية، حيث تثار بعض الاشاعات عن دفع المؤجرين رشاوي مرتفعة الارقام لموظفين في الامانة بغية استمرار عقودهم وإعادة إرساء المزايدة الخاصة بهذه المشاتل عليهم، اثناء الحديث عن هذا الموضوع حضر شاغل المشتل رقم ١٣ في الشارع المذكور ومعه موظفة وموظف من الامانة وهم يرجون مدير مكتب العلاقات والاعلام، اعطاء هذا الشاغل المدعو (حسين) ورفض ان يذكر امامي بقية اسمه بعد ان علم اني صحفي، فرصة للاستمرار في اشغال المشتل لمدة اسبوعين، وهي المدة التي يفترض ان يعاد عرض المشتل فيها للمزايدة والاعلان عنها. وقد رأيته يلح في طلبه، والسماح له بالسكن واشغال المشتل، لحين انتهاء المزايدة، بينما كان السيد مدير مكتب العلاقات والاعلام يحاول ان يفهمه ان ذلك يخالف تعليمات الامانة وقوانينها، والمفروض ان يغادر المشتل سكناً وعملاً، وعرض عليه ان يمنحه فرصة (اسبوع) واحد، تقديراً لمن توسط له وللجالسين، الا انه رفض، فهو يريد ان يفرض واقع وجوده في المشتل اثناء المزايدة .

وذكر لنا احد الموظفين، ان السيد (حسين) قال خارج غرفة مدير الاعلام

- ان المطلوب منه ان يزيد من قيمة الايجار بنسبة معينة لكي يبقى في المشتل لمدة اسبوعين، حتى لا يتقدم مزايد جديد، وان القيمة المضافة ستذهب لموظفي الامانة فهي لن تدخل في عقد المزايدة الجديد .

نحن لم نسمع السيد (حسين) يقول ذلك ، ولم نجد من مدير الاعلام تراجعاً في تنفيذ القانون، ولكن يبدو انها طريقة عدد من موظفي الامانة في تسريب اخبار غير صحيحة للصحافة لاسباب شخصية وخبيثة.

ونقلنا الى السيد مدير الاعلام، اتهامات عدد من الموظفين بشأن تقاضي موظفي الامانة رشاوى حول اجازات البناء واستغلال الارصفة والدور التراثية والمحال والاملاك التبعة لامانة بغداد .

فالرشاوى الخاصة بتجاوزات حصلت على التصميم الأساس لمدينة بغداد تجاوزت المليار دولار، اما التجاوزات الخاصة بسبب (هدم البيوت والبنايات القديمة) واعادة بنائها عمارات حديثة فقد تجاوزت المليارى دولار ضمن ١١ بلدية، هي بلديات بغداد وهذه الارقام هي مجرد تخمينات ذكرتها لنا بعض المكاتب الاستشارية التي طلبت ان تبقى اسماؤها في الظل.

وصحيح ان عدم اسناد هذه المعلومات الى مصادرها، يفقدها صدقيتها، لكننا ندرجها هنا لانا نعتقد الا دخان بلا نار، ولا باس بذكرها للتحقيق فيها من قبل الدوائر المتخصصة .

وهذا لا يعني بالضرورة توجيه الاتهام الى امين بغداد او كبار الموظفين في الامانة، لكن كل الاحتمالات قائمة، فالمافيا التي مدت جذورها في عدد كبير من دوائر الدولة لم تستثن الامانة من ذلك، فحتى صاحب (الجنبر) يدفع رسم (ممارسة المهنة) وهو لا يعرف كيف يتم تحديده، لانه خاضع لمزاجية الجباة المزودين بوصولات مزورة، كما افاد عدد كبير من اصحاب (الجنابر) في الكاظمية في منطقتي الفضوة وباب الدروازة على سبيل المثال. وهناك تساؤلات كثيرة توجب الاجابة عنها فاين تذهب واردات الجباية وكيف تحتسب ولماذا يشكو المواطن العراقي منها؟

وهل تعتقد الامانة ان طرد العوائل العراقية المشردة التي لجات الى بعض ممتلكات الامانة هو اجراء صحيح برغم قانونيته ؟

وفي هذه الظروف؟ ولماذا يطرد بعض هؤلاء ويتمكن آخرون من البقاء في هذه الممتلكات بعد دفع (المعلوم) لموظفي الامانة؟

وما الاتفاقات (وبنودها) التي يتم عقدها بين اصحاب المطاعم والمقاهي والكازينوهات المتجاوزين على سواحل الاعظمية والكاظمية والعطيفية وارصفة وفضاءات وحدائق بغداد وموظفي الامانة، وهي تتضمن مبالغ بالملايين؟ وما حصة كبار الموظفين منها؟ واذا كانت الامانة قد اعلنت بدء حملة لازالة تجاوزات اصحاب المحال التجارية على الإرصفة المقابلة لمحالهم ابتداء من ٣/١٣، فلماذا تمت ازالة تجاوز بعض المحال، بينما بقيت المحال الاخرى تتمتع بامتيازها القديم باستغلال الرصيف ووضع اعمدة الاعلانات فيه، بل واغلاقه بوجه المارة؟ وهل من تفسير لذلك سوى (الرشوة)؟ نتمنى ان نسمع جواباً.

من المؤكد ان الامانة تعلم ان بعض دورها التراثية تقع في مناطق تجارية مهمة، وقد حولت استخداماتها عن المقاصد التي وقع عقد الايجار على أساسها، فاصبحت محال تجارية وورشا صناعية، ويتهم بعض المواطنين موظفي الامانة بغض الطرف عن هذا الاستغلال المخالف، لقاء رشاوى (هدايا) متفق عليها، وندعو الامانة لدراسة واقع عدد من البيوت التراثية في الكاظمية التي تم تحويل بعضها الى ورش لصناعة الاحذية والقماصل الجلدية وبعضها الى معامل لصناعة الطرشي، مما اضر كثيرا بهذه الدور التي تفتقد الصيانة منذ زمن بعيد، وندعو الامانة لزيارة دار استراحة النساء في فضوة الكاظمية على سبيل المثال.

لسنا متحاملين على أحد، ولكن من حقنا بوصفنا عراقيين ان نحصل على اجابات حقيقية وصادقة لاسئلتنا التي نستقيها من معاناة العراقيين، ونحسب ان تلك هي مهمتنا التي علينا ان نؤديها بامانة، ولا يهمنا ارضي الاخرون ام غضبوا، فقد ذهب الزمن الذي يرهب فيه المسؤولون الكبار الاعلاميين والصحفيين.

هل نجحت الامانة في تأدية مهماتها؟

نعترف ان المسافة الزمنية القصيرة التي مضت على اعادة تشكيل دائرة الامانة هياكلها الادارية، لا تكفي لكي تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل، لكننا نتساءل عن الحد الأدنى؟

فقد اغرقت الامطار الاخيرة ساحات وشوارع بغداد من دون ان نرى للامانة أي جهد، ومازالت بقايا هذه الامطار تغرق عددا من احياء بغداد، وحين طلبت من مدير مكتب العلاقات والاعلام مقابلة مدير مجاري بغداد، قال ان علي ان اقدم طلبا تحريريا بهذا الشأن، فقدمت طلبا مكتوبا لمقابلة مدير المجاري ومدير بغداد، وانا على استسلامي لحظتها لسطوة (الروتين) الذي مازال يحكمنا منذ العهد العثماني، وكنت آمل ان تتجاوز الامانة . في الاقل مع الاعلاميين. هذا الاطار المتخلف، لكنها لم تفعل وتلك اشارة واضحة للكيفية التي تؤدي بها دوائر اعمالها الكيفية التي يقتل بها ديناصور (الروتين) قراراتها التنفيذية.

وفضلا عن غرق شوارع وساحات عدد من احياء بغداد، طفحت المياه الثقيلة في تلك الاحياء وفي احياء اخرى، وحين سألنا عن جهد ا لامانة في مكافحة هذا الطفح، قيل لنا ان انقطاع التيار الكهربائي لمدة أربع ساعات يعني عدم تشغيل شافطات هذه المياه والمضخات الخاصة بتحريكها، وذلك يعني.. الطوفان، وحين جابهنا هذا القول بمعلوماتنا حول وجود مولدات في اغلب احياء بغداد وهي قادرة على تعويض انقطاع التيار الكهربائي وتشغيل هذه الشافطات والمضخات، حدثونا عن شحة "الكاز" او عدم توفره لتشغيل هذه المولدات، بسبب ازمة الوقود العامة بينما ذكر عدد من المواطنين ان هذه المولدات تعمل سرا لمصلحة عدد من موظفي الامانة وتقوم بتزويد الدور والمحلات بالتيار الكهربائي لقاء اجور مرتفعة، والسر محفوظ بين المستفيد من التيار والمستفيد من الاجر! ويمكنكم مراجعة مناطق الاعظمية والغزالية وحي العدل، ومنطقة الكويتي في الكريعات لمعاينة الطفح والتأكد من الكيفية التي تستخدم فيها المولدات.

لكن موظفي الامانة يقولون ان المواطنين يسهمون على نحو فعال في احداث الانسدادات في انابيب المجاري، فهم يلقون بفضلات صعبة الاذابة "في منهولات" المجاري، عن جهل او عمد، وبخاصة اصحاب المحال والورش الصناعية.

وفي مدينة الصدر يشكو سكان المدينة من عفونة الماء المخصص للشرب، ويشرح السيد مدير اعلام الامانة سبب هذه العفونة قائلا ان قدم شبكتي الماء الصالح للشرب والاستخدامات المنزلية وشبكة المجاري والمياه الثقيلة، ادى الى تكسرات في انابيبهما مما ادى الى اختلاط الماء الصالح بالمياه الثقيلة، وتقوم الامانة الآن بحملة لتجديد الشبكتين واصلاح هذه التكسرات.

وهنا يتساءل مواطنو المدينة عن المبالغ الحقيقية لعقود التجديد واصلاح التكسرات، ولم لا تعلن دوائر الامانة المتخصصة عن هذه الارقام بعد اتمام العقود، واين دور المفتش العام في الامانة، وهيئة النزاهة؟

ويتساءل مواطنو الاعظمية، اين بلدية المدينة من طفح المجاري وغرق سوق الاعظمية وتخسفات شارع النصة واكتظاظ شوارع المدينة بالنفايات التي اوكلت عملية جمعها الى عدد من المقاولين بمبلغ ٣٦٠ مليون دينار، أي بمعدل مليون دينار يوميا، ولا يستخدم هؤلاء المقاولون سوى عشر شاحنات لجمع النفايات، أي ان اجر الشاحنة الواحدة هو ١٠٠ ألف دينار يوميا، الا ترون ان في هذا لامر مبالغة ولا اقول شيئا اخر، فأنا لا املك دليلا، وبرغم ان الارقام غير منطقية ولا تتطابق مع الخدمات المقدمة على صعيد الواقع، يقول مدير اعلام الامانة نحن مضطرون للتعامل مع المقاولين، ذلك ان شاحنات وحاويات وكابسات الامانة سرقت بعد سقوط النظام.

نعترف ان هذه الشاحنات والحاويات والكابسات والسيارات الحوضية وممتلكات اخرى للامانة قد سرقت، مثلما سرقت ممتلكات الدوائر الاخرى، ولكن هل اجرت الامانة تحقيقا مع الذي كانت هذه الحاويات والشاحنات والكابسات بذمتهم؟ ام ان العوز الى دليل عن مسؤولية التفريط سيقف مرة اخرى عقبة في اعطاء اجابة حقيقية ليفلت اللص ومعاونه والمسؤول المفرط بجرائمهم او بتقصيرهم، ويعود كل منهم الى مكانه القديم امنا مطمئنا، متهيئا لعملية جديدة حتى لو كانت من نوع جديد، فالذمة الخربة لا تعرف الفرق بين السرقة والاختلاس والاحتيال والرشوة واستغلال النفوذ، والامر لا يقتصر هنا على دائرة بعينها وانما يشمل عموم دوائر الدولة و(كوادرها) التي انشأها نظام صدام على كل ماهو سيء، مع نسبة من الشرفاء الذين نجوا بضمائرهم وصفحاتهم بيض نقية.

ويتساءل المواطنون البغداديون، هل تملك امانة بغداد، اية خطة لاعمار بغداد مستفيدة من المبلغ الذي تبرع به صندوق النقد الدولي وقدره (٥٠) مليون دولار، بعد زيارة الدكتور علاء التميمي الامين الحالي لواشنطن، ليس هذا وحسب فثمة سؤال اكثر اهمية، هل تتمكن دوائر الامانة من حماية هذا المبلغ من اصابع الفساد الاداري او (المافيات) المتخصصة في امتصاص المال العام من دون ترك اثر او دليل؟

ولماذا يجد موظفو الامانة انفسهم في مواجهة المجالس البلدية؟ وهل ثمة تداخلات في مهام وادوار دوائر الامانة والمجالس البلدية؟

يقول السيد مدير اعلام الامانة، ان هذه المجالس تنال دعما كبيرا من الاميركان . ماليا ومعنويا . لتنفيذ مشاريع هي من اختصاص دوائر الامانة مما يؤدي الى ارباك العمل وتقصير النتائج.

وثمة من سرب لنا، من موظفي الامانة، ان السر الحقيقي في الخلاف بين المجالس البلدية التي هددت امين بغداد، بعزله عن وظيفته في حال تدخله في شؤونها، يكمن في العقود التي تعقدها هذه المجالس وتذهب نسبة كبيرة من مبالغها الى جيوب اعضاء هذه المجالس وينظر لها بحسد عدد من موظفي الامانة.

نعترف ان هناك الكثير من الاسئلة واننا لم نتمكن من الحصول على اجابات حقيقية، وان عموم المعلومات التي لدينا لم نتمكن من الحصول على وثائق او ادلة تثبتها فثمة خبرة متراكمة امتد زمنها لاكثر من عقدين، بدءا من الحرب العراقية - الايرانية وعقود الاسلحة و التموين، ومرورا بمرحلة الحصار وعقود البطاقة التموينية وعقود دوائر الحكومة الداخلية ونشاطاتها واستغلال النفوذ من قبل رموز النظام الحاكم هذه الخبرة مكنت (مافيات) الدوائر على الافلات بجرائمها سابقا دون ترك اثر، وتمكنها اليوم من الاستمرار على نفس السبيل، ومع عدم توفر هذه الادلة، نجد ان من حقنا توجيه الاسئلة، ونقل الاتهامات التي يتداولها المواطنون ويسربها بعض الموظفين الذين لا يريدون المجازفة بذكر اسمائهم، لحشد الرأي العام العراقي ضد (ثقافة الفساد الاداري) ودفع اجهزة الدولة الجديدة الى السعي بقوة لمحاربته.

تحت الضوء

اربعة مشاهد جديدة

عامر القيسي

احيانا وانا اتأمل بعض المشاهد التي تظهر اول مرة في حياتنا السياسية، افرك عيني غير مصدق ان كان ما أراه حلما ام حقيقة.

وحين اتأكد ان المشهد الذي امامي ليس حلما ولا من شطحات الخيال، ادرك اننا انتقلنا بسرعة ضوئية، من ظلمة لا يكاد يرى فيها احدنا الاخر، الى مساحة مبهرة بضيائها، حتى لتكاد العين تعشى منها. وتذكرني المشاهد التي سأرويها، بقصة اولئك المعتقلين الذين تحرروا من زنازين اجهزة الامن ابان انتفاضة اذار ١٩٩١، وهم يسألون بكل دهشة، ان كان البكر مازال في السلطة ام رحل عنها؟!

المشهد الاول: سلطة وناس

تظاهرات عراقية، اناسها عراقيون، شعاراتها عراقية، هتافاتها عراقية، تجوب شوارع بغداد والمحافظات تطالب باقالة هذا المسؤول او ذاك او تطالب بحل هذه الازمة او تلك. ويستكمل المشهد صورته الجديدة، بأن رجال الشرطة والحرس الوطني لا يفتحون النار على هؤلاء المحتجين، وانما تتقدمهم سيارة للشرطة الجديدة، ويحيط بهم رجال الحرس الوطني، لاجل حمايتهم من أي اعتداء. ولمنع هذا الاحتجاج من ان يتحول من طابعه السلمي الى طابع عنف يفتعله بعض المندسين الذين يريدون بحفنة دولارات تخريب متعة الحرية هذه لهؤلاء الذين ماقالوا "لا" الا وكانت ابواب المعتقلات والسجون تفتح لهم على مصاريعها، واعداد المشانق تنصب لهم امام بيوتهم. ولن يخدش هذا المشهد الجميل، بعض الاستثناء الذي ينبغي الوقوف بوجهه بكل حزم وحسم.

المشهد الثاني: رئيس ومواطن

وزير ورئيس وزراء ورئيس برلمان ورئيس جمهورية، يظهر من على شاشة التلفزيون، بقنواتها العراقية المختلفة، ليبدوا كمتهمين امام استفسارات واسئلة واحتجاجات المواطن العراقي، ليجيبوا عليها او يبرروا بعضها، طالبين من هذا المواطن، ان يصبر عليهم قليلا، حتى يستطيعوا ان ينفذوا له ما يطلبه، بلغة الترجي وروحية ان هذا المسؤول في خدمة المواطن وليس العكس. واذكر ان وزير التجارة في الزمن المقبور، ظهر مرة على شاشة التلفزيون، بلباسه العسكري المقرف، ليجيب على اسئلة المواطنين المحدودة والمقننة والمحسوبة بالكلمات. وعندما سأله احد المواطنين، بكل خضوع، ان كان بالإمكان اضافة علبة معجون واحدة الى الحصة التموينية، مع فيض من الشكر والتبريكات له وللقائد، اجاب "سيادته" بكل اعصاب مشدودة وبلغة قاطعة "ما بيها مجال"!

المشهد الثالث: رد الاهانة

الشعب الذي تعرض للاهانة بسبب "عرس" مدينة السلط الاردنية على اشلاء اكثر من مئة وعشرين شهيدا عراقيا في الحلة هذا الشعب اول مرة، يرد الاهانة، بالتظاهرات. ويطالب ليس الحكومة العراقية فقط، وانما الحكومة الاردنية، باتخاذ موقف سياسي واضح من هذه المجزرة البشرية. وهو بذلك قد سبق الموقف الرسمي العراقي، الذي احتج ودان واستنكر بعد ان اصحته هتافات هذه الجماهير من غفوة المجاملات والحسابات القديمة بما اجبر الحكومة الاردنية على ان تعتذر. باستحياء . عبر سفيرها في العراق الذي اصدر بيانا والتقى قوى سياسية عراقية مؤكدا ان حكومته العربية المسلمة ستفتح تحقيقا في الامر هل نعود الى ذاكرتنا قليلا، لتبرز لنا صور الاهانة التي كان يتعرض لها العراقي في منافي الله الواسعة، بمباركة سلطة صدام، بل دفعها النفط لبعض الانظمة العربية بممارسة اشكال متعددة من الاهانات، ليس اقلها طرد العراقيين او تسليمهم للسلطة او "رميهم" على الحدود بسيارات نقل لا يستخدمها البشر. لن ندخل في تفاصيل الشواهد فانها تشيب الرضيع!

المشهد الرابع: شاي وحرية

لن نتحدث عن كثرة الاحزاب والصحف والمنظمات المدنية، فقد ابهرنا هذا المشهد منذ مساء ٢٠٠٣/٤/٩ لكن نتاج هذه الحالة، يشاهده العراقي، وهو يدخن سيجارته ويشرب الشاي امام الشاشة الصغيرة، ليسمع ويرى أن مصير العراق برمته . يناقش امامه، وحدته وسلامته وأمنه وحرية مواطنيه وعلاقاته الاقليمية والدولية فضلا عن حوارات الاحزاب ووجهات نظرها، باختلاف الفكر والقومية والمذهب والدين، مرورا بتفصيلات حتى مستقبله الشخصي والخدمات المقدمة له. بل انه شاهد وسمع كل انواع الاحتجاجات، لان قضية مهمة، مثل الحوارات بين الكتل السياسية، البرلمانية، جرت في غرف مغلقة. مما اضطر ممثلو هذه الكتل ان تعلن مواقفها موضحة نقاط الخلاف والاتفاق ارضاء للمواطن الذي ادرك بسرعة مذهلة ان حوارات القمة، قد تعيده الى الوراء. ومن ثم فهو يمارس حقه في الضغط على من انتخبهم، بان يقولوا امامه الحقائق كاملة، الا تذكرنا هذه الحالة، بحادثة نقلها تلفزيون الابن لاجتماع الأب المخلوع، "مع المجلس الوطني" السابق، عندما قال لهذه الدمى "قولوا نعم وسترون عمكم صدام ماذا يفعل"!